



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المؤتمر

الدورة الثالثة والأربعون

روما، 1-7 يوليو/تموز 2023

بيان المدير العام

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

الزميلات والزملاء الأعزّاء،

يشرفني أن أتوجّه بهذه الكلمة إلى الدورة الثالثة والأربعين للمؤتمر الوزاري لمنظمة الأغذية والزراعة. وأودّ أن أشكركم من جديد على الثقة التي أوليتموني إياها لقيادة المنظمة خلال السنوات الأربع المقبلة. وسأبذل كل ما أمكن من جهود للوفاء بالوعود والالتزامات التي وضعتها في برنامج عملي، فنحقق معاً ولاية المنظمة من أجل عالم خالٍ من الجوع.

وإني أقف أمامكم هذا الصباح كمدير عام لمنظمة جديدة ومتجددة وديناميكية وحديثة وملائمة للغرض المنشود منها. وقد أعادت المنظمة الأغذية إلى منظمة الأغذية والزراعة، وأعادت الزراعة إلى صدارة جدول الأعمال العالمي، بعد أربع سنوات، إلى جانب الأمين العام للأمم المتحدة، ونائب الأمين العام وجميع الزملاء في جميع أنحاء المنظومة.

وتواصل المنظمة الدعوة من أجل الاعتراف بالأغذية والزراعة باعتبارها جزءاً من نظام مترابط، بهدف إعادة توجيه النظم الزراعية والغذائية العالمية لجعلها أكثر كفاءة وأكثر شمولاً وأكثر استدامة وأكثر قدرة على الصمود.

وانبثقت عن ذلك رؤية جديدة للزراعة ستعمل من أجل تحقيق الأفضليات الأربع أي إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل. منظمة تضمن عدم ترك أي أحد خلف الركب.

للقيام بذلك، نحتاج إلى ضمان الأمن الغذائي للجميع. وهذا هو جوهر الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-

2031 الذي أقرّيتهموه خلال الدورة الأخيرة للمؤتمر الوزاري، والذي يوجّه عمل المنظمة لضمان مستقبل أفضل للجميع.

ولتحقيق هذه الأهداف، علينا إعادة صياغة السردية بشأن الأمن الغذائي. وعلينا أن نحدّد المفاهيم التي ستتيح لنا فهمًا أفضل لسبل مضي المنظمة نحو المستقبل.

أولاً، يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة وفي جميع الأوقات بفرص الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية ومأمونة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية لكي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة.

وهناك العديد من المفاهيم الكامنة وراء هذا التعريف للأمن الغذائي، وهناك أربعة دوافع رئيسية نشير إليها عادة عندما نبحث في الأمن الغذائي:

ويتمثل الدافع الأول في توافر الأغذية، والدافع الثاني في إمكانية الحصول عليها، والثالث في استخدامها والرابع في استقرارها.

وعندما نشير إلى توافر الأغذية، إنما نعني أنّ هناك كميات كافية من الأغذية المناسبة والجيدة المتاحة للإنتاج المحلي، والاستيراد التجاري، والمساعدات الغذائية أو للاحتياطي الغذائي في حالات الطوارئ على أساس منتظم.

ويظهر هذا بوضوح في إنتاج أفضل.

وهذا يعني أنّه علينا توفير العلوم والابتكار والتكنولوجيات والدراية من أجل تسريع الإنتاج.

ولكنّ الأمر لا يقتصر على هذا فحسب، بل إننا نتحدث أيضاً عن أفضل جودة ممكنة للأغذية وهذا يتطلب أن نركز على محتواها الغذائي.

هذا هو مفهومنا لتغذية أفضل.

فمن الضروري أن تكون لدينا كل المغذيات الدقيقة اللازمة في الأغذية التي نستهلكها، وأن تكون متاحة في جميع الأصناف اللازمة، لكي تتمكن من الحصول على أنماط غذائية صحية بأسعار معقولة.

وإنّ كلفة الأنماط الغذائية الصحية هي نتيجة العرض والطلب عليها، ومن الواضح أنّه سيكون من الضروري توفير الأغذية المتنوعة المطلوبة لتحقيق توافر الأغذية والحصول على أنماط غذائية صحية.

لذا، علينا الجمع بين مختلف العناصر التي يمكن أن تساعدنا على تحقيق الإنتاج على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

ويستحضر هذا التعريف أيضاً مفهوم التجارة وكيف أنّ الجمع بالطرق المثلى بين الإنتاج المحلي والإقليمي والعالمي ضروري لضمان توافر الأغذية وإمكانية الوصول إليها.

وليس من المهم أن يكون الإنتاج محلياً حيث توجد مزايا نسبية بل أن نحاول أيضاً إيجاد كل التنوع اللازم من خلال التجارة، على المستويين العالمي والإقليمي، لأنّ الأمر لا يتعلق بالتجارة العالمية فحسب، بل يرتبط أيضاً بتيسير التجارة على المستوى الأقليمي.

وفي هذا الصدد، تكتسي سلامة الأغذية أهمية حاسمة لأن الأغذية التي علينا توفيرها للعالم وضمان توافرها لا ينبغي أن تكون مغذية فحسب، بل مأمونة أيضاً.

حضرات السيدات والسادة،

من الواضح أنّه ثمة ترابط بين الإنتاج وسلامة الأغذية والصحة. ولهذا السبب، من المهم جداً أن نتحدث عن "النظام الزراعي والغذائي" ككل. فمن غير الممكن أن ننظر إلى نُظْمنا الزراعية والغذائية بشكل فردي، بل علينا أن ننظر إليها من ناحية علاقتها بقطاع الصحة نظراً إلى بُعدها المتصل بسلامة الأغذية.

وهنا يمكن لمنظمة الأغذية والزراعة أن تتفوق في وضع المواصفات والمعايير، من خلال عملها في مجال سلامة الأغذية، ونُهج صحة واحدة، والدستور الغذائي. وللدور المعياري الذي تضطلع به المنظمة أهمية محورية في ضمان حصولنا على الكميات اللازمة من الأغذية الصحية اللازمة لتحقيق توافر الأغذية.

وبالإضافة إلى ذلك، يقتضي توافر الأغذية إمكانية الحصول على أغذية مغذية في حالات الطوارئ أيضًا، ولهذا الغرض، يعدّ عملنا المشترك مع برنامج الأغذية العالمي إلى جانب التصميم الصحيح للاحتياجات الغذائية في حالات الطوارئ، ضروريين.

ولكن، علينا القيام بالمزيد وعلى نحو أفضل بصورة جماعية.

لذا، فإنّ عملنا في حالات الطوارئ والقدرة على الصمود مهم جدًا، وأنا أشجّع بشدة الدول المانحة على دعم هذا العمل. أما العنصر الثاني في تعريفنا للأمن الغذائي فهو إمكانية الحصول على الأغذية.

وهذا يعني أنّ السكان بحاجة إلى الحصول على دخل كاف أو موارد أخرى تمكّنهم من الحصول على الأغذية المناسبة على المستوى المحلي من خلال الإنتاج المنزلي، ومن خلال شراء الأغذية في الأسواق المحلية أو الإقليمية أو العالمية.

ويشكّل الحصول على الأغذية أحد التحديات الرئيسية التي نواجهها اليوم. لقد رأينا كيف أنّ الأسعار أخذت في الارتفاع. ولحسن الحظ، أشار مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية إلى انخفاض مطّرد في أسعار الأغذية على مدى أكثر من 12 شهرًا. غير أنّ أسعار المنتجات الغذائية النهائية لا ينخفض بسبب وجود مشكلة في إمكانية الحصول على الأغذية.

وبدأنا نشهد ذلك في بعض البلدان المرتفعة الدخل، ولكن ليس في جميع أنحاء العالم، ولا في البلدان الأكثر فقرًا بوجه خاص. وعلاوةً على ذلك، يعني هذا أنّ هناك مشكلة البلدان الأكثر ضعفًا التي تعتمد على الواردات والتي تواجه زيادة كبيرة في فاتورة وارداتها الغذائية، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث تعجز البلدان عن التعامل مع الزيادة في فاتورة وارداتها الغذائية نتيجة ارتفاع الأسعار وتراجع سعر صرف عملاتها.

ولهذا السبب، لقد أسعدني إنشاء صندوق النقد الدولي لنافذة مواجهة الصدمات الغذائية. علينا أن ندعم هذه البلدان - وهذا هو السبب وراء اقتراح المنظمة إنشاء مرفق تمويل الواردات الغذائية من أجل مساعدة البلدان الأضعف.

ولهذا السبب أيضًا، نقترح في الأجلين المتوسط والطويل، آليات لزيادة القدرة على الصمود من أجل تمكين هذه البلدان من الحصول على الإيرادات اللازمة، وهو كذلك السبب الكامن وراء أهمية التعريف الذي نستخدمه للنظم الزراعية والغذائية.

لا يمكننا التركيز فقط على إنتاج الأغذية، بل علينا أيضًا إدراج الإنتاج غير الغذائي لأنه يزيد من فرص حصول المزارعين على الأغذية ويحسن قدرتهم الشرائية.

وترتبط هذه الركائز كلّها مباشرة بإنتاج أفضل وتغذية أفضل وحياة أفضل.

الزميلات والزملاء الأعزّاء،

علينا أن نسرع وتيرة التجارة، ليس على المستوى العالمي فحسب، ولكن أيضًا على المستوى الأقليمي. وسيؤدّ هذا فرصًا كبيرة للأقاليم لنقل السلع عبر الحدود. وهذا لا ينطبق على السلع التي نستهلكها فحسب، بل أيضًا على المدخلات التي نحتاج إليها لأغراض الإنتاج.

لقد شهدنا أزمة كبيرة بالنسبة إلى الأسمدة في العامين الماضيين، حتى قبل تفشي الجائحة. فقد ارتفعت أسعار الأسمدة بنحو أربع مرات منذ بداية الحرب في أوكرانيا، وبلغت ضعف كلفتها قبل ستة أشهر من الآن، لتعود أخيراً اليوم إلى مستويات السوق.

وأسفر هذا الوضع غير المتوقع عن تحدٍ بالنسبة إلى قطاع الزراعة وتحدياً بالنسبة إلى قدرة المزارعين على تحمّل هذه التكاليف - وكانت التجارة أساسية في حلّ هذه المسألة. ولهذا السبب، من المهمّ أن نحافظ على سلسلة إمدادات دولية تعمل بسلاسة.

وعلينا إيجاد حلول لنقل المخرجات والمدخلات بما يضمن توافر سلاسل قيمة محلية وسلاسل قيمة في الأجل المتوسط وسلاسل قيمة عالمية. ولتحقيق هذه الغاية، لا بدّ من أن نعمل معاً لتيسير التجارة.

الزميلات والزعماء الأعزّاء،

البعدان الآخراّن للأمن الغذائي هما استخدام الأغذية واستقرارها.

ويشير استخدام الأغذية إلى تخزينها وتجهيزها على النحو الملائم، مع الإلمام بالمعارف المناسبة بشأن المعايير المتعلقة بالصحة والتغذية والصرف الصحي والمعايير الاجتماعية والثقافية وغير ذلك من المعايير. وفي إطار هذا البعد، من الضروري الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية.

ويعني الاستخدام السليم للأغذية أننا نستخدم ما نحتاجه منها وأنّ لدينا العلوم والابتكار والتكنولوجيا اللازمة لضمان توافر الأغذية والحصول عليها بأسعار معقولة. ولهذا السبب، فإنّ العوامل المسرّعة في مجال الابتكار والتكنولوجيا الواردة في الإطار الاستراتيجي للمنظمة أساسية.

وتحتاج منظمة الأغذية والزراعة إلى مواصلة تكثيف جهودها من خلال استراتيجيّتنا الجديدة للعلوم والابتكار لدعم الأعضاء في إيجاد حلول قائمة على الأدلة للتحديات التي يواجهونها في طرق إنتاجهم للأغذية وتجهيزها وتسويقها. وأخيراً، يتمثّل البعد الرابع للأمن الغذائي في الاستقرار.

ويشير استقرار الأغذية إلى توافر ما يكفي من الأغذية في جميع الأوقات، وضمان ألا يعيق أي نقص أو حالة طوارئ أو أزمة مفاجئة إمكانية الحصول على الأغذية واستخدامها المناسب.

ويكمن المفهوم الأساسي للنظم الزراعية والغذائية في هذا البعد بالذات.

وتعمل النظم الزراعية والغذائية العالمية اليوم في ظلّ المخاطر وانعدام اليقين.

لقد رأينا هذا في العامين الماضيين وسوف نشهد في المستقبل زيادةً في تواتر الصدمات.

ويتّسم عالم الحبوب بالتركيز الشديد، أي أنّ عددًا قليلاً من كبار المنتجين يزوّدون العالم، وبالتالي هم أكثر عرضةً للصدمات المناخية.

وستؤثر الصدمات المناخية في النظم الزراعية والغذائية بأربع طرق:

أولاً: درجات الحرارة الشديدة؛

وثانيًا: النقص في المياه أو الفائض منها؛

وثالثًا: تقلب الظروف المناخية؛

ورابعًا: تطوّر الآفات والأمراض.

ولضمان الاستقرار، من الضروري الاستعداد لمواجهة هذه التحديات. وهنا تؤدي بيئة أفضل وحياة أفضل دورًا حاسمًا.

علينا إيجاد حلول لزيادة القدرة على الصمود. وتنطوي القدرة على الصمود على مفهومين أساسيين اثنين هما:

أولًا: الوقاية: هنا تؤدي جهودنا في نظم الإنذار المبكر الخاص بالصدمات المناخية، ونهج صحة واحدة، وأدوات التأمين الجديدة، دورًا حاسمًا. وفي هذا الصدد، أوصينا بأن تبحث مجموعة السبع في إيطاليا العام المقبل في هذه الأدوات للتأمين على الزراعة.

ثانيًا: القدرة على استيعاب الصدمة عند حدوثها. يتعين هنا إعطاء الأولوية للاستثمارات لزيادة الإنتاجية والإنتاج في جميع أنحاء العالم، والحد من الاختناقات بالنسبة إلى المنتجين، وإنتاج كميات أكبر بموارد أقل.

وتعمل منظمة الأغذية والزراعة بشكل مكثف لمعالجة هذه المشاكل، وقد أطلقنا العديد من المبادرات خلال السنوات الأربع الماضية لتقديم الدعم الكافي المطلوب للأعضاء.

الزميلات والزملاء الأعزّاء،

لقد أطلقنا ست مبادرات أساسية خلال ولايتي الأولى:

أولًا: مبادرة العمل يدًا بيد التي تدعم تنفيذ برامج وطنية طموحة لتسريع تحويل النظم الزراعية والغذائية من خلال القضاء على الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة)، والقضاء على الجوع وسوء التغذية (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، والحد من انعدام المساواة (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة).

وتستخدم المبادرة النمذجة والتحليل الجغرافية المكانية المتقدمة وتتبع نهجًا متينًا لبناء الشراكات من أجل تسريع وتيرة تحويل النظم الزراعية والغذائية استنادًا إلى الأسواق، من أجل زيادة المداخيل، وتحسين تغذية السكان الفقراء والضعفاء ورفاههم، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

وتتألف حاليًا المبادرة من 64 بلدًا، وتتسارع وتيرة عملها وتهدف إلى الربط بين الاحتياجات وخطط الاستثمار المناسبة وبين الجهات التي بإمكانها توفير الموارد المطلوبة من خلال القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الآليات.

ثانيًا: مبادرة المدن الخضراء التي تركز على تحسين البيئة الحضرية وتعزيز الروابط القائمة بين المناطق الحضرية والريفية وتحسين قدرة النظم الغذائية والخدمات وسكان المناطق الحضرية على الصمود أمام الصدمات الخارجية.

ثالثًا: مبادرة 1 000 قرية رقمية التي تعزز الرقمنة في المناطق الريفية لصالح المجتمع المحلي، بما يمكن هذه المجتمعات من تطبيق الابتكارات والتكنولوجيات والخدمات والحلول الرقمية، أو نشرها أو تسخيرها لتحسين سبل عيشها الاقتصادية، ورفاه الأفراد، وتحقيق التماسك الاجتماعي من خلال روابط أفضل. ونحن ننظر في سبل تسهيل الإنتاج، وإنشاء زراعة رقمية وقرى رقمية ومجتمعات رقمية، أي بعبارة أخرى، ننظر في كل الخدمات الرقمية المحتملة التي من شأنها الحد من الاختناقات والسعي إلى تسريع وتيرة التحوّل.

رابعًا: نهج صحة واحدة، باعتباره جزءًا من تحويل النظم الزراعية والغذائية من أجل صحة الإنسان والحيوان والنباتات والبيئة. وينطوي هذا على مجموعة من الجهات الفاعلة والإجراءات بشأن الزراعة المستدامة وصحة الحيوان والنبات والغابات وتربية الأحياء المائية، وسلامة الأغذية، ومقاومة مضادات الميكروبات، والأمن الغذائي، والتغذية، وسبل العيش. ويعتبر ضمان اعتماد نهج "صحة واحدة" ضروريًا للتقدم في توقع الأمراض التي تنتشر بين الحيوان والإنسان والوقاية منها واكتشافها ومكافحتها، ومعالجة مقاومة مضادات الميكروبات، وضمان سلامة الأغذية، والوقاية من المخاطر المرتبطة بالبيئة التي تتهدد صحة الإنسان والحيوان، ضمن جملة من التحديات الأخرى. ويكتسي تطبيق نهج "صحة واحدة" أهمية حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خامسًا: مبادرة "بلد واحد، منتج واحد ذو أولوية" التي تضع نماذج الإنتاج والتوزيع والتسويق لصغار المزارعين والزراعة الأسرية في صميم التدخلات. وتساعد البلدان على الاستفادة من كامل إمكاناتها وتحديد منتجاتها الزراعية الخاصة المتكيفة مع نظم الإنتاج الزراعية البيئية، وتراثها الوطني أو الثقافي، مع ضمان تحسين الوصول إلى الأسواق المستقرة وتأدية دور نقطة الدخول الرئيسية لتحقيق أولوياتها المحددة.

ويتعين علينا أيضًا الإقرار بأهمية الأسماك، ومدى كفاءة إنتاجها. ولهذا السبب، تتمثل مبادرتنا السادسة في التحوّل الأزرق. وهي مبادرة أساسية لزيادة المغذيات من خلال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بطريقة فعّالة من حيث المدخلات والمخرجات، لكي تتمكن من تحقيق نمط غذائي متنوع وزيادة توافر الأغذية خاصة من أجل تحسين الانتفاع بنمط غذائي صحي.

ونحن نعمل اليوم على تنفيذ كل هذه المبادرات، بما في ذلك من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الزميلات والزملاء الأعزّاء،

نعيش في عالم يعاني فيه 800 مليون شخص من نقص التغذية المزمن.

عالم يعاني فيه 255 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، الذي قد يتحول إلى جوع مزمن.

عالم يعجز فيه 3.1 مليار شخص عن الحصول على أنماط غذائية صحية.

عالم تمارس فيه ضغوطاً كبيرة على المياه والطبيعة.

عالم تواجه فيه النظم الزراعية والغذائية صدمات بسبب المناخ، بشكل متواصل ومن أبعاد مختلفة.

علينا أن نبدأ عملية التحوّل!

علينا إيجاد الفرص والحلول واتخاذ إجراءات للمضي قدماً. هذا هو الهدف الذي أسعى إلى تحقيقه اليوم عند طرح هذه المفاهيم الأساسية لمناقشتنا المشتركة.

وفي إطار هذا المؤتمر الوزاري أطلب منكم أمرين اثنين:

أولاً: زيادة بسيطة في ميزانيتنا بعد 12 عامًا من ثباتها، لضمان قدرة المنظمة على الاستمرار في تأدية عملها بفعالية.

ثانيًا: التركيز على القضية الرئيسية للمياه - ففي ظل معاناة الكثير من البلدان في العالم حاليًا من الفيضانات والجفاف، حان الوقت للفت الانتباه بصورة ملحّة إلى المياه ولإبقائها في صدارة جدول الأعمال الدولي.

ولمساعدتنا على فهم سبل المضي قدماً، والطرق التي ستدعم المنظمة من خلالها الأعضاء لتنفيذ الإجراءات في المستقبل، علينا أن ننظر إلى الفرص المتاحة وليس إلى التحديات فحسب.

في اللغة الإنكليزية، كلمة الأزمة كلمة واحدة فقط، ولكن في اللغة الصينية هي مؤلفة من كلمتين: الأولى تعني الضرر والثانية الفرصة.

دعونا إذًا نحدد معاً أفضل الحلول، لكي نتمكن من المضي قدماً في عالم ينعم فيه الجميع بإنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل، من دون ترك أي أحد خلف الركب.

وشكراً جزيلاً على حسن إصغائكم.